# مضيق هرمز: حين يعود العالم إلى الجغرافيا

بتول غداف

14 آب 2026

خلال الحرب الباردة، كان العالم يعيش ضمن منطق واضح نسبياً: معسكرات، أحلاف، جيوش، حدود، سباق تسلح، ونفوذ جغرافي. كانت القوة تُقاس بدرجة كبيرة بقدرة الدولة على السيطرة على الأرض وحمايتها، بحجم جيشها، بمدى انتشار قواعدها العسكرية، وبقدرتها على الردع. وكان الانقسام الدولي نفسه واضحاً: لكل معسكر منظومته السياسية والأمنية والاقتصادية، ولكل دولة موقع يمكن تحديده بدرجة كبيرة داخل هذه الخريطة.

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت هذه الصورة بالتغيّر. لم تختفِ الدولة، ولم تتراجع أهمية الجيوش، إلا أن الاقتصاد العالمي أخذ ينتظم بطريقة مختلفة جذرياً. توسّعت العولمة، تحرّك رأس المال بسرعة غير مسبوقة، اتسعت التجارة الدولية، أصبحت الشركات عابرة للحدود، وتوزعت مراحل الإنتاج بين دول متباعدة جغرافياً وسياسياً. لم يعد المُنتج النهائي ينتمي فعلياً إلى مكان واحد؛ فقد تُصمَّم السلعة في دولة، وتُصنع مكوّناتها في دول أخرى، وتُجمع في دولة ثالثة، ثم تُباع في عشرات الأسواق حول العالم.

فالـ iPhone الذي نحمله مثلاً هو نتيجة شبكة إنتاج عالمية معقّدة: تُصمَّم أجهزته في الولايات المتحدة، وتعتمد شرائحه على شركات تصنيع في تايوان، فيما تأتي شاشاته وذاكرته ومكوّناته الإلكترونية من موردين في كوريا الجنوبية واليابان ودول أخرى، ثم تُجمع أعداد كبيرة منه عبر مصانع في الصين والهند قبل أن يوزّع إلى الأسواق حول العالم. أي إن مُنتجاً أميركياً واحداً قد يتوقف إنتاجه أو ترتفع كلفته بسبب أزمة في مصنع في تايوان، أو اضطراب في الصين، أو نقص في مكوّن تنتجه شركة كورية. وعليه، الأزمة المحلية في دولة واحدة قادرة على الانتقال عبر شبكة الإنتاج إلى اقتصادات وأسواق بعيدة عنها تماماً.

بهذا المعنى، لم يعد العالم مُقسّماً فقط إلى دول مستقلة يتعامل بعضُها مع بعض من الخارج، وإنما أصبح شبكة من الاعتماد المتبادل (economic interdependency). كل دولة تعتمد - بدرجات مختلفة - على ما يأتيها من خارج حدودها: في الطاقة، والتمويل، والتكنولوجيا، والمواد الأولية، والأسواق، والنقل، وسلاسل الإمداد. وكلما أصبح العالم أكثر ترابطاً، ازداد اعتماد الدول بعضها على بعض، وكلما ازداد هذا الاعتماد، ازدادت في الوقت نفسه قدرة بعض الأطراف على استخدامه أداة للضغط. وهنا بدأ معنى القوة نفسه يتغيّر.

في النظام التقليدي، كانت القوة تظهر بصورة مباشرة: جيش يحتل أرضاً، أو أسطول يُغلِق ممراً بحرياً، أو دولة تفرض سيطرتها العسكرية على أخرى. أمّا في العالم الأكثر ترابطاً، فقد أصبح من الممكن ممارسة الضغط من داخل الشبكة الاقتصادية نفسها. فبعد الحرب الباردة، بدل أن يكون الصراع دائماً مواجهة عسكرية مُعلنة بين جيشين، أصبح من الممكن أن يجري داخل النظام الاقتصادي نفسه: عبر العقوبات، والأسواق،

والعملات، والتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد. وصار من الممكن لقرار يُتخذ في واشنطن أو نيويورك أن يصل أثره إلى مصنع في شنغهاي، ثم إلى شركة في بيروت، ثم إلى مُستهلِك في مكان آخر من العالم. وهكذا صارت الشبكة التي يفترض أن تربط العالم ببعضه نفسها تنتج نقاط ضعف جديدة داخله.

فحين أصبحت القوة تُمارس عبر الدولار، والمصارف، والعقوبات، والتكنولوجيا، وشبكات التحويل، بدا وكأن الجغرافيا قد تراجعت إلى مرتبة ثانوية، أو أصبحت مجرّد خلفية لبنية أكثر تقدّماً وتعقيداً. اعتادت هذه القوى على عالم يمكن فيه تعطيل اقتصاد دولة بقرار مالي، أو حرمانها من التكنولوجيا، أو عزلها عن الأسواق من دون الحاجة إلى احتلال أرضها أو إغلاق موانئها. ومع الوقت، جرى التعامل مع الشروط المادية التي يقوم عليها هذا الاقتصاد وكأنها مضمونة: أن تتحرك السفن، وأن تبقى الممرات مفتوحة، وأن تصل الطاقة إلى الأسواق. لكنّ الاقتصاد، مهما أصبح رقمياً، لا يمكن أن يتحرر من المكان. لا ينتقل النفط عبر الشاشات، ولا تعبر السلع الحدود بضغطة زر، وسلاسل الإمداد، مهما بلغت درجة تعقيدها، تبقى مُعلّقة بموانئ ومضائق وطرق يمكن إغلاقها. هنا تصبح الجغرافيا مؤلمة تحديداً لأنها كانت مأخوذة كأمر مُسلّم به.

وهذا بالضبط ما كشفته الحرب على إيران. لقد كسرت وهم كفاية السيطرة المالية. حين نقلت إيران المواجهة إلى مضيق هرمز، أعادت إلى الحرب أداة تنتمي، في جوهرها، إلى منطق أقدم بكثير من العولمة المالية: السيطرة على المكان الذي يحتاج الخصم إلى العبور منه. هنا لا نتحدّث عن تجميد حساب مصرفي، أو منع شركة من الوصول إلى التكنولوجيا، أو إخراج دولة من شبكة مالية. نحن أمام جغرافيا مادية لا يمكن نقلها أو إعادة برمجتها: بحر يضيق في نقطة محددة، وناقلات يجب أن تمر منه، وطاقة تحتاج إليها اقتصادات العالم ولا تستطيع الوصول إلى أسواقها عبر الشبكات الإلكترونية.

وهذا تحديداً ما يجعل هرمز يتجاوز كونه مجرّد حدث في الحرب على إيران. إيران لا تضغط فقط على خصومها، وإنما تعيد إلى النظام الدولي منطقاً كان عالم ما بعد الحرب الباردة يظن أنه استطاع تجاوزه: من يسيطر على الأرض والممر والبحر يستطيع أن يفرض شروطاً على من يملك المال والسوق والتكنولوجيا.

طوال العقود الماضية، تطورت أدوات الحرب بما يتناسب مع عالم مترابط. أصبحت العقوبات أدق، وتطورت القدرة على تتبّع التحويلات المالية، وأصبح منع التكنولوجيا وسيلة لإضعاف صناعات كاملة، وتحولت السيطرة على الدولار والنظام المصرفي العالمي إلى أحد أهم مصادر القوة الأميركية. كانت هذه أدوات مُصمّمة لعالم لا يريد خوض الحروب الكبرى القديمة، ويريد في الوقت نفسه أن يحتفظ بإمكانية إخضاع الخصوم.

لكن هرمز يعيد الحرب إلى مستوى أكثر بدائية، وأحياناً أكثر قسوة: ماذا لو لم يقبل الطرف الأضعف أن يخوض المعركة داخل الشبكة التي يسيطر عليها الأقوى؟ ماذا لو نقل المواجهة إلى الأرض والبحر؟ هنا تتغير قواعد اللعبة.

فعندما تفرض الولايات المتحدة عقوبات مالية، تجري المواجهة داخل نظام تمتلك هي فيه أفضلية بنيوية. الدولار عملتها، والمؤسسات المالية الكبرى تقع ضمن مجال نفوذها، وشركات كثيرة لا تستطيع المخاطرة بخسارة السوق الأميركية. وحتى عندما تكون الدولة المُستهدفة قادرة على الالتفاف جزئياً على العقوبات، فهي تفعل ذلك من موقع دفاعي داخل نظام لم تصمّمه هي. أمّا حين تصبح المواجهة حول هرمز، فتنقلب العلاقة جزئياً. الموقع الجغرافي لا تملكه واشنطن.

لا تستطيع فرض عقوبات على المضيق كي ينتقل إلى مكان آخر. ولا تستطيع إنشاء نسخة مالية بديلة منه. يمكنها استخدام القوة العسكرية، لكنها حين تفعل ذلك تدخل مجدّداً إلى عالم كانت أدوات ما بعد الحرب الباردة صُمّمت أساساً لتجنب تكاليفه: حماية طرق التجارة بالقوة، فرض حرية الملاحة عسكرياً، ومواجهة دولة تملك القدرة على ضرب السفن والقواعد والمنشآت وتحمّل النتائج الاقتصادية المباشرة للحرب.

إذاً، فإن أثر هرمز لن يبقى محصوراً بالحرب على إيران. لأن المشكلة التي يكشفها المضيق تقع في قلب النظام العالمي الحالي نفسه. هذا النظام بُني على افتراض أن الدول تستطيع أن تتنافس سياسياً وعسكرياً داخل اقتصاد عالمي يبقى مترابطاً ومفتوحاً في الوقت نفسه.

أمّا حين تصبح الشبكة نفسها هدفاً للحرب، فالحسابات تتغيّر. لن يعود السؤال بالنسبة إلى الدول: من يبيعنا الطاقة بأقل سعر؟ سيصبح: من يستطيع قطعها عنا في الحرب؟ لن يكون السؤال فقط أين يمكن تصنيع سلعة بكلفة أقل، وإنما أين يمكن تصنيعها بحيث تبقى متاحة عند اندلاع مواجهة؟ ولن تكون قيمة الميناء أو المضيق أو خط الأنابيب اقتصادية فقط، لأن كل عقدة تربط الاقتصاد العالمي ستُقرأ أيضاً باعتبارها نقطة يمكن الاستيلاء عليها أو تعطيلها أو استخدامها للضغط.

وهكذا تبدأ السياسة الدولية بالعودة إلى منطق ما قبل العولمة: تأمين الموارد، حماية الطرق، بناء المخزونات، تقريب الصناعات، السيطرة على الممرات، وإعادة التفكير في مقدار الاعتماد الذي تستطيع الدولة تحمّله على خصوم محتملين. أي إن العالم، بدل من أن يصبح شبكة واحدة أكثر اندماجاً، قد يبدأ بالانقسام مجدّداً إلى مساحات اقتصادية تحاول كل قوة أن تجعلها قادرة على الصمود في حال انقطعت عن المساحات الأخرى.

وأخيراً، ربّما لن نعود إلى معسكرين مُغلقين كما في الحرب الباردة. لكنّ العالم الذي تشكّل بعد نهايتها، عالم الشبكة الواحدة والمصالح المتداخلة، قد يبدأ بالتفتّت إلى مساحات اقتصادية وأمنية أكثر استقلالاً بعضها عن بعض. ذلك أن إيران وضعت أمام القوى الكبرى سؤالاً يغيّر العالم الذي نعرفه: هل يمكن الاستمرار في نظام دولي مبني على أقصى درجات الاعتماد المتبادل، إذا كانت الحرب قادرة في أي لحظة على إعادة الجميع إلى الجغرافيا؟